باردو في 19 جويلية 2017

كتلة الحرة
لحركة مشروع تونس
مجلس نواب الشعب

MSG 615

من ليلى الشتاوي
عضو مجلس نواب الشعب
الى السيد وزير المالية
عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي حول مبالغ التعويض التي صرفتها الدولة للمتمتعين بالعفو التشريعي العام.

تحية وبعد،

فبعد انقضاء ما يقارب سبع سنوات على صدور قانون العفو التشريعي العام، لم يزل الجدل اليوم قائما حول مبلغ التعويضات التي صرفتها الدولة لفائدة المتمتعين بالعفو التشريعي العام.

ولا يخفى عليكم أن غياب المعلومة يمثل مناخا مشجعا على رواج الاشاعات.

وانطلاقا من هذا وحرصا على ترسيخ مبدأ الشفافية وضمانا لحق النفاذ الى المعلومة نطلب منكم افادتنا حول قيمة التعويضات التي وقع صرفها من طرف الدولة مع قائمة المنتفعين بها.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

ليلى الشتاوي
عضو كتلة الحرّة لحركة مشروع تونس بمجلس نواب الشعب

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

الديوان

من

وزير المالية

17 أكتوبر 2017

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول الإجابة على السؤال الكتابي من قبل السيدة النائبة ليلي الشتاوي.

المرجع : مراسلتكم بتاريخ 9 أوت 2017.

جوابا على السؤال الكتابي الموجه من قبل السيدة النائبة ليلى الشتاوي حول المبالغ الجملية للتعويضات المصروفة لفائدة المنتفعين بالعفو العام ،**أتشرف بإفادة الجناب بالمعطيات التالية :**

تم خلال سنة 2013 فتح حساب أموال مشاركة لدى وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية ممول عن طريق هبة قطرية بمبلغ **20** مليون دولار (مرالي 32 مليون دينار) خصصت لإسناد تسبقة على التعويض لفائدة الأشخاص المنتفعين بالعفو العام،وللغرض تم إحداث لجنة إستشارية مكلفة بالنظر في مطالب التعويض ذات الصبغة الإستعجالية المقدمة وذلك بحساب **6 آلاف دينار** لفائدة كل منتفع.

هذا وبلغ العدد الجملي للمنتفعين بالتسبقة **3600** منتفع بكلفة **21.6** مليون دينار موزعة كما يلي:

- **11436** أ د بعنوان سنة 2013 (**1906 منتفع**)،
- **4104** أ د بعنوان سنة 2014 (**684 منتفع**)،
- **4818** أ د بعنوان سنة 2015 (**803 منتفع**)،
- **342** أ د بعنوان سنة 2016 (**57 منتفع**)،
- **900** أ د بعنوان سنة 2017 (**150 منتفع**)،

مجلس نواب الشعب
المواردات
2017 أكتوبر 19
ورد الإدارة

أما بالنسبة لقائمة المنتفعين بتلك التعويضات فهي ليست متوفرة على مستوى وزارة المالية باعتبار أن تحديدها ليس من مشمولاتها.

والسلام

وزير المالية

محمد رضا شلغوم